جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

السياسات التشريعية للإستثمار الأجنبي
دراسة نقدية تحليلية في القانون العماني

رسالة لنيل درجة الدكتوراه

مقدمة من الطالب

عبد الرحمن محمد النافع

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / هاني سري الدين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذة الدكتورة / سميحة مصطفي القليوبي — **رئيساً**
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق- جامعة القاهرة
وكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة (سابقًا)

الأستاذ الدكتور / رضا محمد عبيد — **عضواً**
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق– جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور / هاني سري الدين — **مشرفاً وعضواً**
أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق، جامعة القاهرة

٢٠١٦م

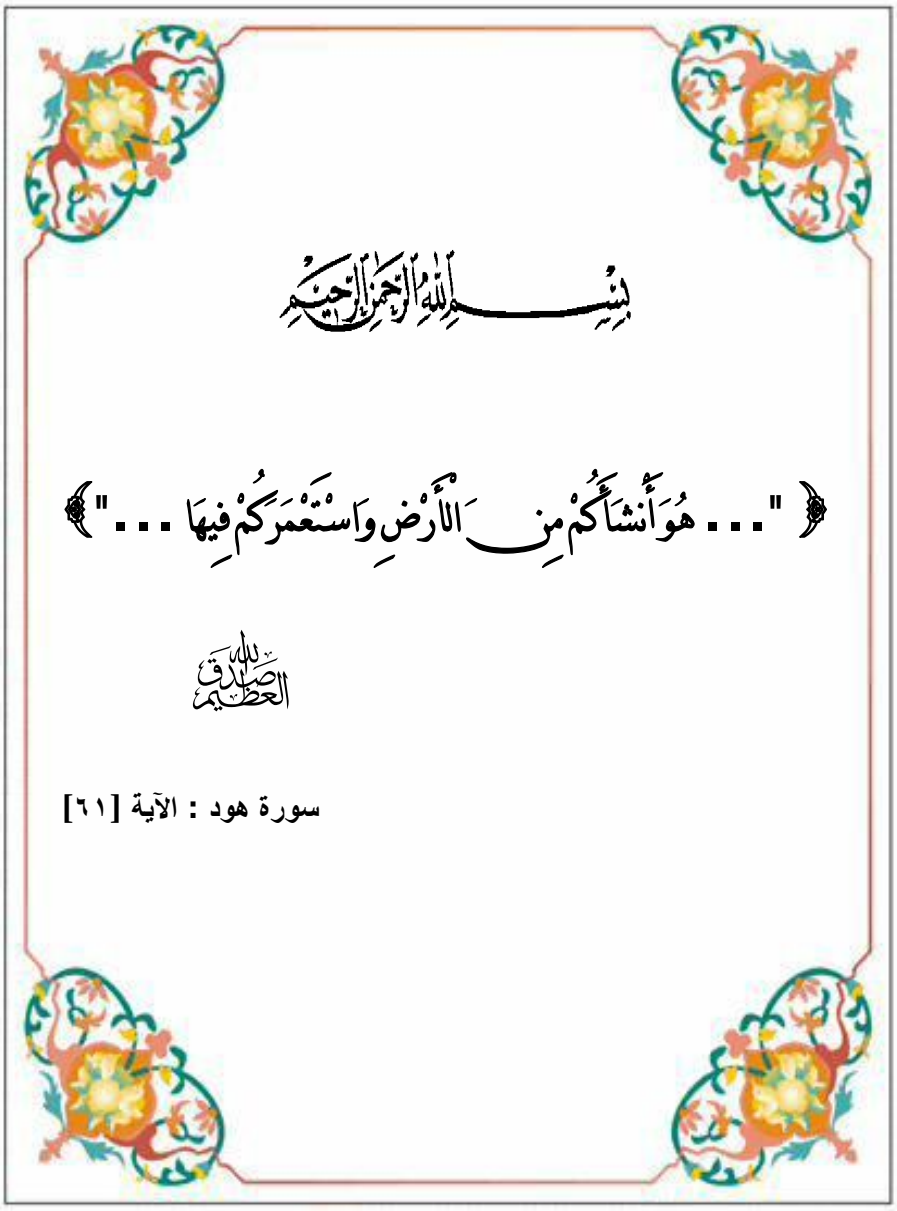
بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ "... هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ..." ﴾
صدق الله العظيم
سورة هود : الآية [٦١]

الإهـــداء

إلى ذكرى والديَّ عليهما الرحمة ولهما الغفران.

وإلى زوجتي سمية، وبناتي رفيقات الدرب.

وإلى جميع حماة العدل، ورافعي رايته، ومهندسي الجوانب القانونية للتجارة والإستثمار من رجال وسيدات القانون من أساتذة جامعات، وقضاة، ومحامين، ومستشارين قانونيين.

وإلى كل من يقرأ هذه الرسالة.

شـــــكـــر وتقديـــــــــر

جزيل شكري وتقديري وعرفاني إلى **أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ هاني سري الدين**، الذي غمرني بفضله وشرفني بقبوله الإشراف على دراستي، وتفضل بتوجيهي وإرشادي إبتداءً من مرحلة إعداد الخطة، حتى الإنتهاء من الرسالة.

وشكري الجزيل كذلك إلى **الأستاذة الجليلة، الأستاذة الدكتورة / سميحة القليوبي** رئيسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، إعترافاً مني لتفضلها مشكورة بالموافقة على المهمة، على الرغم من حجم أعبائها ومشغولياتها الكبيرة، مما زادني شرفاً وفخراً، كما أشكر كذلك الأستاذ الجليل، **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد** عضو اللجنة لتفضله كذلك مشكوراً بقبوله عضوية اللجنة مع كثرة أعبائه ومشغولياته. فلأساتذتي الأجلاء جميعاً شكري وتقديري وإعترافي الكامل لهم بالفضل.

كما أشكر أساتذتي في مرحلة الماجستير بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان، وأساتذتي في مرحلة البكالوريوس بجامعة الخرطوم، وأساتذتى فى مراحل التعليم العام ، وأشكر جميع من مدّ لي يد العون.

المقدمة

تتجاذب الدول مصالح متعارضة عند رسم سياساتها التشريعية الوطنية للإستثمار الأجنبي. فالدول النامية بصفة عامة هي دائماً في حاجة لرؤوس الأموال والخبرات التكنولوجية التي تتوفر عادةً لدى الدول الصناعية المتطورة. وتعتبر رؤوس الأموال والخبرات التكنولوجية هي وقود التنمية ومحركها في الدول النامية. وترغب الدول المتطورة المصدرة للإستثمار الأجنبي في المقابل في ضمان وحماية حقوقها الخاصة، وحقوق رعاياها الذين يستثمرون في الدول النامية. ومن هذين العاملين نشأت الحاجة إلى التنظيم القانوني للإستثمار الأجنبي. وقد جاء ذلك التنظيم في عدة مصادر للقواعد القانونية للإستثمار الأجنبي، بعضها يعود إلى القانون الدولي، مثل الإتفاقيات الدولية، والإقليمية، والثنائية، المنظمة للإستثمار الأجنبي، ومثل أحكام التحكيم الدولي في مجال منازعات الإستثمار الأجنبي، وبعضها الآخر يعود إلى القوانين الوطنية للدول المضيفة للإستثمار. وفي ضوء تلك القواعد القانونية المنظمة للإستثمار الأجنبي تحتاج كل دولة إلى التخطيط السليم لسياساتها التشريعية، سواء تلك الخاصة بالقانون الوطني، أو الأخرى الخاصة بالقانون الدولي للإستثمار الأجنبي، وذلك إلى المدى الذي تستطيع فيه كل دولة أن تؤثر على قواعد القانون الدولي في إطار علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وذلك عن طريق الإتفاقيات الدولية التي تنضم إليها. وتسعى كل دولة إلى التخطيط لتشريعاتها الوطنية على النحو الذي يحقق أهدافها السياسية والإقتصادية العامة. وتكتسب السياسات التشريعية للإستثمار الأجنبي أهمية خاصة لاقتصاد الدول، ولهذا يسعى المشرع في كل دولة إلى إقامة التوازن السليم بين المصالح المتعارضة عند وضع سياساته التشريعية للإستثمار الأجنبي، لأهمية ذلك التوازن للنظام القانوني للدولة.

المصالح المتعارضة في السياسات التشريعية للإستثمار الأجنبي التي تحتاج إلى توازن كثيرة، وتتمثل في عدة عوامل، منها على سبيل المثال لا الحصر، رغبة الدولة في وضع قيود قانونية مناسبة لضبط النشاطات المعنية للدول الأجنبية المستثمرة، والشركات الأجنبية المستثمرة على أراضي الدولة، وفضائها، ومياهها الإقليمية. وتهدف القيود القانونية المشار إليها إلى حماية سيادة الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي، وإستقلال قراراتها السيادية من التدخل الأجنبي، والهيمنة الأجنبية، وتجنب حالات التخلف الإقتصادي الذي يُعزى إلى النمـــط الإستعماري للإستثمارات الأجنبية[١]. كما تهدف أيضاً إلى حماية المجتمع والبيئة من المخاطر المصاحبة للإستثمار عموماً، سواء كان إستثماراً وطنياً أم أجنبياً. وقد يأتي الضغط على المشرع الوطني في هذه الناحية من المنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفقر[٢]. وقد شهد العالم خلال فترة إعداد هذه الرسالة[٣] الجدل القانوني الذي أعقب حادثة التسرب النفطي من منصات شركة النفط البريطانية (بي بي) في خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث إتهمت بعض الجهات الأمريكية إدارة الرئيس الأمريكي وقتئذٍ باراك أوباما بالفشل في تنفيذ واجبات

---

(١) الدكتور/ خالد زغلول حلمي، الإستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الإنفتاح الإقتصادي في مصر، رسالة دكتوارة، كلية الحقوق جامعة عين شمس ١٩٨٨م صـــ٥

(٢) M. Sornarajah, The International law on Foreign Investment,Third Edition,Cambridge University Press 2010 Page.

(٣) في أبريل ٢٠١٠م عندما حدث التسرب النفطي من منصة شركة النفط البريطانية في خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية أنظر

Shawn McCarthy Global Energy Reporter, Environmental impact far surpasses 1989 Exxon Alaska spill as nation's largest ever.

Ottawa – From Friday's Globe and Mail Published on Thursday, May. 27,2010 1:14PM EDT Last updated on Friday, May. 28,2010 7:29AM EDT, http//www.theglobeandmail.com/report-on-business/obama-denies-catastrophic-bp-c…printed on 27 July 2010.

الدولة لحماية البيئة والمجتمع[١].وقد حدثت في السابق أضرار مماثلة كثيرة للبيئة من جراء أعمال شركات الإستثمار الأجنبي[٢].تتعرض التشريعات الوطنية للإنتقاد إذا تساهلت في وضع القيود القانونية المناسبة على الشركات المستثمرة، حماية للبيئة والمجتمع، أو إذا تساهلت في ضمان تنفيذ تلك القيود. وقــد إنتقد بعض شرّاح القانون، على سبيل المثال، سياسة المشرع المصري التي عبر عنها في نص المادة (١٩) من قانون الشركات رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١م، قبل إستبدالها بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨م، بتبسيط إجراءات تأسيس شركات الإستثمار إلى درجة قد تؤدي إلى إهدار الضمانات القانونية للمدخرين[٣]. ومن ناحية أخرى، ومع مراعاة أهمية حماية سيادة الدولة، وحماية المجتمع والبيئة من المخاطر المصاحبة للإستثمار، فيجب على المشرع الوطني كذلك أن يعمل على تشجيع الشركات الأجنبية للإستثمار في الدولة، ولجلب رؤوس الأموال والخبرات التكنولوجية الأجنبية إليها، ويقتضي ذلك

---

(١) المرجع السابق .

(٢) مثال ذلك حادث التسرب النفطي الذي حدث من أعمال شركة شل في نيجيريا في العام ٢٠٠٩م حيث انفجر أنبوب قديم يزيد عمره عن أربعين عاماً مسرباً ملايين البراميل من النفط في دلتا النيجر أنظر

John Vidal, environment editor. The Observer, Sunday 30 May 2010

http://www.guardian.co.uk/world/2010/may/30/oil-spills-nigeria-niger-delta-shell. Printed on 28 July 2010.

(٣) الدكتور محمود سمير الشرقاوي، الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية ١٩٨٦م، القاهرة صفحة ١٤٢ . إقتطف "ونرى أن هذا الحكم منتقد فيما يتعلق بتأسيس شركة المساهمة ذات الإكتتاب العام ، ولا يجوز أن تؤدي الرغبة في تبسيط إجراءات التأسيس إلى حد إهدار الضمانات القانونية للمدخرين ، إذ يصل القانون الجديد إلى حد جواز تأسيس شركة المساهمة ذات الإكتتاب العام بقرار سلبي من الوزير المختص يتمثل في عدم الإعتراض على تأسيس الشركة ، في الوقت الذي كان فيه القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤م يتطلب صدور قرار جمهوري بالتأسيس، والغريب في الأمر أن المذكرة الإيضاحية للقانون الجديد تبرر هذا الوضع بأن في إجراءات التأسيس شبه التلقائية "ما يوفر عنصر اليقين للمستثمرين" ..!! ونحن نرى على العكس ، أن في عدم صدور قرار من سلطة مختصة يتضمن أحكام تأسيس الشركة وإعتماد نظامها ما يؤدي إلى إهدار حقوق المستثمرين ..!!" . إنتهى

التشجيع تخفيف القيود القانونية على الإستثمار الأجنبي بقدر الإمكان، ومنح الحوافز المتعددة، والضمانات القانونية، والتسهيلات، للمستثمرين الأجانب. ولكن في هذا السياق، يجب مراعاة الحدود المناسبة بحيث لا تتجاوز تلك التسهيلات التي تُمنح للإستثمار الأجنبي الحدود المعقولة، فتنقلب إلى عوامل سالبة ضارة بالإقتصاد الوطني للدولة المضيفة، ومثبطة للإستثمار الوطني.

ويرى الباحث أن المبالغة في تشجيع الإستثمار الأجنبي تتناسب أحياناً تناسباً عكسياً مع تشجيع رأس المال الوطني، وذلك بإدخال عنصر منافسة بين أطراف غير متكافئة في السوق الوطني، وبالتالي تؤثر تلك المبالغة في تشجيع الإستثمار الأجنبي، سلباً على إقتصاد الدولة المضيفة للإستثمار على المدى البعيد. ولكن هذا القول لا ينفي حقيقة أن الإستثمار الوطني يستفيد في حالات عديدة من الإستثمار الأجنبي. فلا بُد إذن من تحقيق التوازن الدقيق بين جميع المصالح المتضاربة. بالإضافة إلى وزن المصالح المتضاربة، فلا بُد أيضاً من أن تتبنى الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي سياسات تشريعية تمكنها من جني أعظم الفوائد الممكنة من الإستثمار الأجنبي، وتجنب أكبر قدرٍ يمكن تجنبه من آثاره السالبة على الإقتصاد الوطني.

وقد نشأت مؤخراً مصادر تمويل جديدة، خففت من إحتكار الشركات الأجنبية العملاقة لمصادر التمويل التي يحتاج إليها الإستثمار، وتلك المصادر الجديدة هي صناديق الإستثمار السيادية لبعض الدول والإمارات الغنية مثل سنغافورة ودبي[1]. ويوجد لدى سلطنة عمان صندوق إستثمار سيادي يسمى صندوق الإحتياطي العام للدولة[2]. من شأن وجود تلك الصناديق السيادية أن يقلل من القوة التفاوضية لشركات الإستثمار الأجنبية بعض الشيء، ويغير في

---

(1) Supra, note Page 5. See footnote No M. Sornarajah

(٢) أُنشئ صندوق الإحتياطي العام للدولة بالمرسوم السلطاني رقم ١/١٩٨٠م المنشور في الجريدة الرسمية العدد ١٨٦ الصادر في ١٥/١/١٩٨٠م والمعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٢٠٠٠م المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٦٨٠ الصادر في ١/١٠/٢٠٠٠م ولكنه حسب المرسوم المؤسس له لا يقوم بأعمال تنمية وإنما يستثمر أساساً في الودائع المصرفية والأوراق المالية .

قواعد الإستثمار الأجنبي على المدى الطويل. ولكن تلك المصادر الجديدة، وإن توفر لديها المال، فهي تفتقر إلى عنصر الخبرة التكنولوجية التي تتمتع بها شركات الإستثمار الأجنبية، والتي هي عُنصر مهم من عناصر الإستثمار الأجنبي. فالفرق كبير بين إستثمارات صناديق الإستثمار قصيرة الأجل، وإستثمارات الشركات العالمية ذات الخبرات الواسعة في مجالاتها والتي تدخل في المشروعات كمستثمرين إستراتيجيين لفترات طويلة وتجلب معها الخبرات الفنية والتقنية.

ويتضح مما تقدم وجود عوامل مناهضة للإستثمار الأجنبي تتعارض مع الرغبة المتزايدة، عند الكثير من الدول، في الإستفادة من مقدرات رؤوس الأموال الأجنبية والخبرات العالمية في تنمية إقتصاد تلك الدول. وتخشى كل دولة من أن تُفرِط أو تُفَرِّط في تشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي، إذ أن رؤوس الأموال سريعة التحول من دولة إلى أخرى حسب عوامل التشجيع لها، أو التضييق عليها. وتسعى كل دولة إلى تعظيم فوائد الإستثمار الأجنبي لإقتصادها الوطني، وتقليل مخاطره. وكل ذلك أدى إلى نشوء الحاجة الملحة لدى المشرع الوطني للموازنة بين تلك المصالح المتعارضة بكل دقة عند وضع السياسات التشريعية للإستثمار الأجنبي.

ولا تقتصر إنعكاسات السياسات التشريعية للإستثمار الأجنبي على قوانين الإستثمار الأجنبي المباشرة، وإنما تمتد لتشمل قوانين وتشريعات وطنية أخرى ذات علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بالإستثمار الأجنبي، مثل قوانين: الشركات التجارية، والتجارة، والوكالات التجارية، والخصخصة، والتشريعات العمالية، والأراضي، والضرائب، وقانون المعاملات المدنية، والقوانين المنظمة لسوق المال، والتشريعات المرتبطة بالنشاط المصرفي، والتمويل غير المصرفي مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي، بل وحتى قانون الجزاء، والتشريعات المتعلقة بعمل الجهاز القضائي، وغير ذلك. هذا بالإضافة إلى

الإتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية المنظمة للإستثمار الأجنبي. فالمناخ التشريعى للإستثمار هو النظام القانونى الكامل للدولة المضيفة للأستثمار.

من جميع ما تقدم برزت أهمية دراسة السياسات التشريعية للإستثمار الأجنبي في سلطنة عمان[1]، فالسياسات التشريعية هي القاسم المشترك لجميع القوانين الوطنية، وهي المحرك لآلية إصدار التشريعات، وهي بالتالي عنصر مهم في مجال تنظيم الإستثمار الأجنبي في سلطنة عمان، كما في غيرها من الدول. فموضوع هذه الرسالة ليس مجرد سرد وشرح لقوانين الإستثمار الأجنبي في سلطنة عُمان، بل هو أيضاً قراءة لما وراء تلك القوانين من سياسات تشريعية، كما أن موضوعها يشمل نقد وتحليل لتلك القوانين، سعياً من وراء كل ذلك للوصول إلى مغزى السياسة التشريعية. فالبحث ليس فقط عن ماذا صدر من تشريعات، بل ولماذا صدر، وماذا بعد أن صدر.

يتمثل منهج البحث في دراسة نقدية تحليلية للتشريعات العُمانية المنظمة للإستثمار الأجنبي، سبراً لغورها وبحثاً عن الفلسفة التشريعية من ورائها، وآثارها، ولن ألجأ إلى منهج المقارنة إلا عرضاً كون منهج البحث هو الدراسة النقدية التحليلية، وليس الدراسة المقارنة.

ولم يخل البحث من صعوبات عملية، تمثلت في كونه من أوائل البحوث في مجاله في القانون العُماني، مع كثرة مثيلاته في القوانين الأخرى، وبالتالي إصطدم الباحث بندرة المراجع العُمانية، خاصة وأن جانباً من البحث ذو طبيعة إحصائية وإقتصادية، يشق على الباحث القانوني الخوض فيها،

---

(١) كانت الفكرة الأولى للباحث هي دراسة التشريعات العمانية للإستثمار الأجنبي في حد ذاتها، ولكن نشأت فكرة دراسة "السياسات التشريعية" بدلاً عن التشريعات في الإجتماع الأول بين الباحث والمشرف على الرسالة الدكتور هاني سريَّ الدين في مكتب الدكتور المشرف بالقرية الذكية بالقاهرة بتاريخ ٢/٢/٢٠١٠م .

ولكنها لا بُد منها لإستكمال عناصر البحث. ومع ذلك راعينا بقدر المستطاع تجنب ما قاله الحافظ بن حجر العسقلاني من أن من تكلم في غير فنه أتى بالعجائب(١). وكما تقتضي طبيعة قوانين الإستثمار الأجنبي كانت أجزاءً من البحث ذات طبيعة وصفية وإعلامية وتسويقية، وهذا قدر لا فكاك منه في مثل هذا النوع من البحوث.

ونقسم دراستنا على الوجه التالي:

فصل تمهيدي: نشوء وتطور أعمال الإستثمار الأجنبي في سلطنة عمان:

- المبحث الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي لإقتصاد الدول.
- المبحث الثاني: نظرة عامة على واقع أعمال الإستثمار الأجنبي في سلطنة عمان.

الباب الأول: القواعد القانونية المنظمة للإستثمار الأجنبي في سلطنة عمان:

- الفصل الأول: التشريعات المنظمة للوجود القانوني للمستثمر الأجنبي.
- الفصل الثاني: الحوافز والضمانات القانونية للإستثمارات الأجنبية.
- الفصل الثالث: الفرص التسويقية للمنتجات والخدمات.
- الفصل الرابع: أحكام إنشاء وإنهاء الوجود القانوني للمستثمر الأجنبي.

الباب الثاني: آثار الإتفاقيات الدولية والسياسات التشريعية على الإستثمار الأجنبي:

الفصل الأول: إنعكاسات دخول سلطنة عمان في إتفاقيات دولية على القواعد القانونية الإستثمار الأجنبي:

---

(١) الحافظ بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، (لا توجد دار نشر)، صـ ٥٨٤.

- **المبحث الأول: إتفاقية التجارة العالمية.**
- **المبحث الثاني: إتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.**
- **المبحث الثالث: إتفاقيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**
- **المبحث الرابع: إتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمار.**

الفصل الثاني: آثار السياسات التشريعية على تشجيع الإستثمار الأجنبي:

- **المبحث الأول: الآثار الإيجابية.**
- **المبحث الثاني: الآثار السلبية.**

الباب الثالث: وسائل حسم منازعات الإستثمار الأجنبي:

- **الفصل الأول: قنوات التقاضي الوطني.**
- **الفصل الثاني: التحكيم.**

الخاتمة:

والله ولي التوفيق.

فصل تمهيدي

نشوء وتطور أعمال الإستثمار الأجنبي في سلطنة عُمان

يرى البعض أن دول العالم تنقسم من حيث فلسفة الإستثمار الأجنبي إلى قسمين، دول لديها فائض من رؤوس الأموال، ومعرفة بالأساليب العصرية للفن الإنتاجي، لا تجد لها توظيفاً منتجاً داخل حدودها مثل الدول الصناعية المتقدمة، ودول أخرى هى الدول النامية لديها نقص في رؤوس الأموال والأساليب العصرية للفن الإنتاجي، وتحتاج إلى سد ذلك النقص من غيرها من الدول، من أجل الوفاء بمتطلبات التنمية[١]. ويرى الباحث أن هذا التقسيم ليس لازماً في جميع الحالات، إذ أن الدول الصناعية المتطورة التي تمتلك رؤوس الأموال والأساليب العصرية للفن الإنتاجي، لا تستغنى أبداً عن الإستثمار الأجنبي. كما أن بعض الدول النامية تسعى للإستثمار في غيرها من الدول. فالمعلوم أن معظم عائدات النفط للدول العربية النفطية قد إستثمرت في الدول الصناعية الغربية[٢]، بحيث تكون الدولة في حاجة لإستثمارات أجنبية، وفي نفس الوقت في حاجة لفرص للإستثمار في غيرها من الدول، وذلك لتوفر مقومات إستثمار مُعين في دولة ما لا توجد في دولة أخرى. فالإستثمار الأجنبي أصبح عملية تبادلية لازمة لإقتصاد الدول. وقد تأثرت قواعد الإستثمار الأجنبي بإتفاقية التجارة العالمية التي هدفت إلى تحرير التجارة، وإزالة الحواجز والقيود على الإستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء، كما سندرس ذلك لاحقاً.

---

(١) الدكتور/ خالد سعد زغلول حلمي – المرجع السابق – صـــ٣

(٢) د. عبد القادر سيد أحمد وفريق العلوم الإقتصادية الإستراتيجية لمعهد الإنماء العربي، الإستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، أهميتها وتوزيعها، بيروت ١٩٧٧م صـــ٤٦.

وفى سبيل تنظيم أعمال الإستثمار الأجنبى أبرمت بعض الدول الغربية إتفاقيات فيما بينها تُعرف إختصاراً بـــ AMI ، وتعني إتفاقيات منطقة الإهتمام المتبادل. وتنظم تلك الإتفاقيات المواقع الجغرافية التى تخصص لأكثر من شركة عاملة فى مجال النفط أو الغاز الطبيعى، بحيث تكون لكل شركة حصة محددة . وتُعرف تلك المواقع محل الإتفاقيات بمناطق الإهتمام المتبادل. وتُحدد كل منطقة إهتمام متبادل بعقد يوضح المنطقة الجغراقية المضمنة فيها، والحقوق التى يتمتع بها كل طرف مثل نسبة الحصة المخصصة لكل شركة، كما تحدد مدة سريان الإتفاقية وكيفية تنفيذ أحكامها. وتبين إتفاقية منطقة الإهتمام المتبادل الطريقة المسموح بها لأطرافها بإستكشاف وإستخراج النفط والغاز الطبيعي من الأرض محل الإتفاقية. وإذا رغب أي طرف في القيام بمشروع آخر فى الأراضي المخصصة للإهتمام المتبادل فيتعين عليه أن يشرك بقية الأطراف فى مشروعه، أو أن يحصل على إذن منهم بالمضي قُدماً فى المشروع دون إشراكهم [1].

ومن أجل دراسة موضوع هذا الفصل بالتفصيل فسوف نقسمه إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول دراسة أهمية الإستثمار الأجنبي لإقتصاد الدول، ونتناول في المبحث الثاني إلقاء نظرة عامة على واقع الإستثمار الأجنبي في سلطنة عُمان.

(1) Investopedia (2016). Area Of Mutual Interest – AMI. Retrieved from.http://www.Investopedia.com/terms/a/area-of-mutual-interest.asp.

المبحث الأول

أهمية الإستثمار الأجنبي لإقتصاد الدول

يحقق الإستثمار الأجنبي فوائداً إقتصادية كبيرة للدولة المضيفة له، كما يحقق فوائداً للمستثمر الأجنبي. فمن فوائده للدول المضيفة مساهمته المباشرة في تمويل التنمية، ودفع عجلتها إلى الأمام، وتوفير التقنية والإدارة[١]. كما أنه يزيد في الإنتاج وفي فرص التوظيف. فالدول النامية تذخر بالكثير من الموارد والثروات الطبيعية الكامنة في باطن الأرض دون إستغلال، لنقص التمويل والخبرات الفنية والإدارية اللازمة لإستغلالها. ويؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة المضيفة إلى تحسين ميزان المدفوعات[٢].ومن أهم فوائد الإستثمار الأجنبي للدولة المضيفة نقل التكنولوجيا المتقدمة والعصرية إليها[٣]. أما فوائد الإستثمار الأجنبي للمستثمر فتتمثل في الأرباح التي تعود عليه من الإستثمار. وقد ناقشت الأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي فى العديد من المؤتمرات[٤] وسوف نتولى بحث موضوع هذا المبحث في مطلبين نتناول في المطلب الأول دراسة مفهوم الإستثمار الأجنبي، ونتولى في المطلب الثاني دراسة دور الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد.

---

(١) هيل عجمي جميل، الإستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية (الحجم والإتجاه والمستقبل)، إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٣٢، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، صـــ ٥٧ وما بعدها.

(٢) هيل عجمي جميل، المرجع السابق، ذات الصفحات.

(٣) د. جميل الشرقاوي، الفوائد الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٧٨م، صـــ٤٥٢.

(٤) منهما على سبيل المثال مؤتمر الدول الأعضاء فى الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الذى عقد فى أكرا بجمهورية غانا فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أبريل ٢٠٠٨م – والمنشور على الرابط الإلكتروني :
www.Unitednation – unctad is the Body that deals with FDI.